مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2025/06/25

الرقم : 22383

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تهريب مادة البولي إيثيلين التي تغذي مصانع البلاستيك المحظور قانونيا

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

أفادت مصادر إعلامية بوجود وحدات سرية لتصنيع الأكياس البلاستيكية المحظورة "الميكا" بضواحي مدينة الدار البيضاء. خاصة في دواوير تابعة لجماعات داخل نفوذ إقليمي مديونة وبرشيد، من بينها سيدي حجاج واد حصار، تيط مليل، الهراويين، المجاطية أولاد طالب، أولاد زيان، الدروة وجاقمة

وتفيد المعطيات بأن أرباب هذه الوحدات الصناعية عمدوا إلى تغطية نشاطهم بورشات للخياطة والطباعة وأنشطة حرفية خفيفة. وأنهم استغلوا تراخي وتيرة المراقبة وتوفر مصادر الطاقة الكهربائية المسروقة، خصوصا من التيار العمومي، إلى جانب استمرار تزويدها بمواد أولية خام أو مواد معاد تدويرها من جهات مجهولة لغاية استئناف النشاط بعد كل قرار بالإغلاق. وأن نقط تصنيع وترويج وتخزين الأكياس البلاستيكية المحظورة، موضوع مداهمات وحجز وتغريم سابقة، أكدت استلام أرباب هذه النقط شحنات مهمة من مادة "البولي إيثلين" مؤخرا، قبل تخزينها في مستودعات بدوار الحارث في جماعة "سيدي حجاج واد حصار" بإقليم مديونة و"سيدي عبو" بجماعة "موالين الواد" بإقليم بنسليمان. وأن هؤلاء المخالفين اعتمدوا حيلا جديدة لتضليل المراقبين والتمويه على أنشطتهم؛ وذلك من خلال إعادة طحن حبيبات المادة المذكورة من أجل تغيير شكلها وإعادة تعبئتها في أكياس خاصة وإتلاف العلب المستوردة التي تتضمن الملصقات التقنية.

وفي ظل استمرار الطلب غير المشروع على هذه الأكياسبموجب القانون رقم 77.15، وتنامي شبكات تهريب المواد الأولية، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تقوم بها المصالح المختصة لتتبع هذه العمليات قصد تفكيك أوراش صناعة الأكياس البلاستيكية بضواحي الدار البيضاء وحجز ما بها من المادة الأولية المذكورة، خصوصا وأن المادة ذاتها خضعت لنظام تراخيص الاستيراد منذ شهر دجنبر 2016 لضمان اقتفاء أثرها وتفادي استعمالها في تصنيع أكياس منتوجات محظورة؛ أبرزها الأكياس البلاستكية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضـــاء النائبة: نعيمة الفتحاوي

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نعيمة الفتحاوي